



يجب تعليق عمليات الإعادة القسرية للمهاجرين في أوقات كوفيد-19

بيان شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة

جنيف، 13 أيار/مايو 2020

تعرب شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة عن قلقها إزاء تقارير تفيد بإقدام الدول في العديد من المناطق على اتخاذها من الإعادة القسرية للمهاجرين تدبيراً للتصدي لمرض كوفيد-19. وتدعو الشبكة الدول إلى وقف عمليات الإعادة القسرية أثناء الجائحة، حمايةً لصحة المهاجرين والمجتمعات المحلية، ودعمًا لحقوق الإنسان لجميع المهاجرين، بغض النظر عن وضعهم. فلا نجاح في التصدي للجائحة من دون دعم لحقوق الإنسان.

وعندما تدعو الضرورة إلى إغلاق الحدود وفرض القيود على التنقل بصورة مؤقتة منعاً لانتقال مرض كوفيد-19، فيجب تنفيذ ذلك بطريقة غير تمييزية تتناسب مع تحقيق هدف حفظ الصحة العامة المنشود. وينبغي أن تشمل عمليات الإغلاق هذه بروتوكولات وعمليات متعلقة بالصحة لضمان الحقوق الأساسية في جميع الأوقات.

إن الحفاظ على سلامة الجميع يعني ضمان عدم تعرض أي شخص لخطر الإعادة القسرية بإرجاعه إلى أماكن تُهدد حياته أو سلامته أو حقوق الإنسان الخاصة به. ويعني هذا أنه يجب وقف عمليات الطرد الجماعي، مثل عمليات الإبعاد التعسفية للمهاجرين وملتمسي اللجوء على الحدود؛ ويجب تقييم احتياجات الحماية بشكل فردي؛ ويجب مراعاة سيادة القانون والإجراءات القانونية الواجبة. ويعني ذلك أيضاً إعطاء الأولوية للحماية، بما في ذلك مراعاة المصالح الفضلى لكل طفل. فهذه التزامات ينص عليها القانون الدولي ولا يمكن تعليقها أبداً وهي حيوية لأي نَجح ناجح في مكافحة مرض كوفيد-19 لما فيه مصلحة الجميع.

ومن شأن عمليات الإعادة القسرية أن تؤدي إلى مفاخرة مخاطر الصحة العمومية للجميع—من المهاجرين والموظفين العموميين والأخصائيين الصحيين والأخصائيين الاجتماعيين وكل من المجتمعات المضيفة والأصلية. وتزيد عمليات الإعادة القسرية من الضغوط على بلدان العودة. ذلك أن نظاماً صحية عديدة تعاني الإجهاد أصلاً ولا قدرة لها على حماية العائدين ومجتمعاتهم



المحلية، بما في ذلك القدرة على حمايتهم بالاختبار عند الوصول وبتخاذ تدابير الحجر الصحي والعزل الذاتي التي تحافظ على وحدة الأسرة وتضمن المصالح الفضلى للأطفال. وقد يواجه العائدون مخاطر إضافية أثناء نقلهم وعند عودتهم، مثل عدم الحصول على الرعاية الصحية الكافية، وسوء شبكات المياه والصرف الصحي، وتوقف النقل البري، والقيود الإضافية المفروضة على التنقل والتمييز العنيف والوصم في مجتمعات العودة. وفي بعض السياقات، قد يتعرض المهاجرون العائدون وملتمسو اللجوء أيضاً لخطر التعرض للتشرد مدة طويلة، وللاختار بالأشخاص، والضائقة المالية الشديدة وازدياد مستويات البطالة المرتفعة أصلاً بسبب مرض كوفيد-19.

وتشير شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة إلى ما تعهدت به الدول في الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية من التزامات بدعم حقوق الإنسان لجميع المهاجرين، بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين، وتحسين حوكمة الهجرة، بما في ذلك عن طريق التعاون لإنقاذ الأرواح وحماية المهاجرين من الأذى. وباستخدام هذا الإطار للعمل الجماعي من أجل توجيه ممارسات الهجرة أثناء الجائحة، تحت الشبكة الدول على النهوض بالهدف 21 من الاتفاق العالمي من أجل الهجرة عن طريق ضمان الإجراءات القانونية الواجبة والتمسك بحظر الطرد الجماعي وطرده المهاجرين العائدين عندما تكون يتوقع وجود مخاطر تهدد حقوق الإنسان الخاصة بهم.

وتكرر الشبكة دعوة الأمين العام الأخيرة إلى التخفيف من ضعف الأفراد الذين يعيشون خارج بلدتهم الأصلي في سياق مرض كوفيد-19، بما في ذلك عن طريق منح إقامة مؤقتة للمهاجرين وفرض وقف اختياري على عمليات الترحيل وغيرها من عمليات الإعادة القسرية.

وقد ضربت حكومات عديدة أمثلة إيجابية على ضمان جعل المهاجرين جزءاً من عملياتها الشاملة للتصدي لمرض كوفيد-19. ومن هذه التدابير الوقف المؤقت لعمليات الإعادة القسرية وتمديد التأشيرات وتصاريح العمل، ومنح الإقامة المؤقتة أو غير ذلك من أشكال الإقامة النظامية؛ وكذلك الإفراج عن الأشخاص من مراكز احتجاز المهاجرين وإيجاد أماكن إقامة بديلة آمنة وغير احتجازية لهم في المجتمع المحلي بدلاً من السعي إلى ترحيلهم.

وتقف شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة على أهبة الاستعداد لدعم الدول في تكرار هذه الممارسات الجيدة وتكييفها وتوسيع نطاقها - بما يتماشى مع الالتزامات الواردة في الاتفاق العالمي من أجل الهجرة - وهي الممارسات التي ستسهم في أعمال حقوق جميع المهاجرين، بغض النظر عن وضعهم، مع حماية صحة الجميع.



أنشئت شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة لضمان تقديم الدعم الفعال والمنسق في الوقت المناسب على صعيد المنظومة للدول الأعضاء في مجال تنفيذها للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية ومتابعته واستعراضه. وإذا كانت ولاية الشبكة تركز على الهجرة وتتيح السياق الذي كُتب فيه هذا البيان، فإن الشبكة تدعو الدول إلى تنفيذ هذه التوصيات أيضاً حيثما انطبقت على اللاجئين وملمتسي اللجوء وإلى حماية حقوق الإنسان وصحة الجميع على قدم المساواة، بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين.

جهات الاتصال لوسائل الإعلام

المنظمة الدولية للهجرة:

صفاء المسهلي

+ 41 794 035 526

smsehli@iom.int

اليونيسيف:

كريستوفر تيدي، أخصائي الاتصالات

+1 917 340 3017

ctidey@unicef.org

المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

روبرت كولفيل

rcolville@ohchr.org

منظمة العمل الدولية:

آدم باورز، موظف شؤون التخطيط والتنسيق

الاتصالات والإعلام

newsroom@ilo.org

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة:

سونيا يي، كاتبة خطب المدير التنفيذي والمتحدثة باسمه

+43 1 26060 4990

sonya.yee@un.org

منظمة الصحة العالمية

طارق جاسريفيتش

jasarevict@who.int



**United Nations
Network on Migration**

Working Better Together

مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين

تشارلي ياكسلي

+41 79 580 8702

yaxley@unhcr.org